

Distr.: General
12 July 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البند ٨٦ (ل) من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ لأم.

ووفقاً لبرنامج الأنشطة الذي اعتمدته الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح والتنمية، الذي أنشأه الأمين العام في أيار/مايو ١٩٩٩، وضمن حدود القيود المالية التي تواجهها المنظمة، فقد تم الاضطلاع بعدد من الأنشطة لتعزيز تحسين فهم الصلة بين نزع السلاح والتنمية في سياق العلاقات الدولية الراهنة.

* A/56/50.

** اعتمد وضع هذا التقرير في صيغته النهائية على مدخلات من الإدارات/الوكالات الممثلة في الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح والتنمية.

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	مقدمة	١ - ٣	٢
ثانيا -	الإجراءات المتخذة	٤ - ١١	٢
ثالثا -	المعلومات الواردة من الحكومات	١٢	٤

أولا - مقدمة

لذلك البرنامج تنظيم حلقات دراسية/ندوات دورية لتركيز الانتباه على مسائل محددة تقع ضمن إطار نزع السلاح والتنمية في سياق العلاقات الدولية الراهنة، بالإضافة إلى توفير منتدى تتمكن فيه هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الوكالات الدولية أن تتشاطر خبرتها في مجالات الاهتمام المشتركة أو المتداخلة. وفي التقرير نفسه، أشار الأمين العام إلى أنه نظرا لاستمرار القيود المالية المفروضة على المنظمة، فإنها ستكون أكثر قدرة على تحمل نفقات الأنشطة المكرسة لنزع السلاح والتنمية بفضل التبرعات من الدول الأعضاء.

ثانيا - الإجراءات المتخذة

٤ - وفقا لإطار الأنشطة الذي وافق عليه الفريق التوجيهي، اشتركت إدارة شؤون نزع السلاح مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعتان للأمانة العامة للأمم المتحدة في تنظيم ندوة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ في مقر الأمم المتحدة لدراسة العلاقة بين الصراع المسلح والنفقات العسكرية والتنمية. وقد تم استدعاء المحاضرين من البنك الدولي وشراكة الأسواق الناشئة ومركز التنمية الدولية وإدارة المنازعات بجامعة ميرلاند. وقد شملت المسائل التي نوقشت المواضيع التالية: تأثير الفعل ورد الفعل للإنفاق العسكري داخل منطقة ما أو منطقة فرعية ما، ولا سيما بين

١ - دأبت الجمعية العامة منذ عام ١٩٨٧ على أن تطلب سنويا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ برنامج العمل الذي تم اعتماده في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧. وقد أكدت الفقرة ٣٥ '٩' من برنامج العمل الحاجة إلى تعزيز الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة في ميدان نزع السلاح والتنمية لتعزيز منظور مترابط لهذه المسائل ضمن الهدف الشامل المتمثل في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

٢ - ويقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ لام، المعنون "الصلة بين نزع السلاح والتنمية". وفي ذلك القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام عن طريق الأجهزة الملائمة في حدود الموارد المتاحة، بمواصلة اتخاذ تدابير لتنفيذ برنامج العمل الذي تم اعتماده في المؤتمر الدولي وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية في دورتها السادسة والخمسين.

٣ - وقد أشار الأمين العام في تقرير سابق (A/54/254)، إلى برنامج الأنشطة الذي اعتمده الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بتزع السلاح والتنمية الذي عقد اجتماعه الافتتاحي في أيار/مايو ١٩٩٩. وكان من الملامح البارزة

٧ - واشتركت إدارة شؤون نزع السلاح في مؤتمر عن الفساد في تجارة الأسلحة، قامت بتنظيمه منظمة الشفافية الدولية في جامعة كمبريدج، بالمملكة المتحدة، بدعم من حكومة السويد. وكان الشاغل الأساسي للمؤتمر يتمثل في أن الفساد يؤدي إلى تشويه سوق الأسلحة الدولية، مما يؤدي في معظم الأحيان إلى فرض عبء لا مبرر له على البلدان المنخفضة الدخل وإلى تفاقم انتشار حالة عدم الاستقرار السياسي، وخاصة على الصعيد الإقليمي. كما لوحظ أن المشكلة ذات وجهين، من حيث أن الإنفاق الدفاعي في كثير من البلدان النامية يرتفع بقدر ارتفاع الطلب على الموارد النادرة من أجل تنميتها الاجتماعية. واعتبر المؤتمر أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أداة هامة لتحقيق الشفافية على الصعيد العالمي.

٨ - وتعاونت إدارة شؤون نزع السلاح مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على إعداد مقالة بعنوان "إن من شأن تخصيص حصة للسلام لصالح البلدان النامية أن يغفل ربما"، ظهرت في عدد ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ من صحيفة انترناشونال هيرالد تريبيون وتم استنساخها في عدد من الصحف حول العالم.

٩ - وقام المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتنظيم حلقة عمل في ليما، في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، حول موضوع "نزع السلاح والتنمية"، وكان في من حضرها أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد في بيرو. وقام خافيير بيريز دي كوييار رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية بيرو والأمين العام السابق للأمم المتحدة بافتتاح حلقة العمل. وقد أشار السيد دي كوييار في خطابه إلى الصلة بين نزع السلاح والتنمية كحقيقة لا يمكن نقضها وتستحق قدرا أكبر من الاعتراف من جانب الحكومات. وبالنظر إلى انخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، لاحظ أن على البلدان النامية أن

الدول المتجاورة؛ وتأثير الصراع المسلح على مستويات الإنفاق العسكري؛ وما لارتفاع الإنفاق العسكري في بعض الدول من تأثير على اعتماداتها المخصصة في الميزانية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ ومسألة تصورات التهديد وتقييمات التهديد التي تشكل الأساس لما تتخذه الدول من قرارات لحيازة الأسلحة؛ والصلة بين الشفافية العسكرية وإصلاح القطاع العسكري والتنمية.

٥ - وأثناء المناقشة، أُشير إلى دور الأمم المتحدة في معالجة مسائل الإنفاق العسكري، كتخفيض أو تجميد مستويات الإنفاق، وأشير إلى أن جدول أعمال الأمم المتحدة يتضمن حاليا مسائل الشفافية في مجال التسليح وأن الأمانة العامة، لدعم الانفتاح في المسائل العسكرية، تحتفظ بأداتين عالميتين للشفافية وتقوم بتشغيلهما وهما: سجل الأسلحة التقليدية، الذي ما فتئ قيد التشغيل منذ عام ١٩٩٢، والصك الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية، الموجود منذ عام ١٩٨٠.

٦ - وقد اشتركت إدارة شؤون نزع السلاح وإدارة عمليات حفظ السلام التابعتان للأمانة العامة للأمم المتحدة في المؤتمر العلمي الإيكولوجي الدولي الثاني، المعقود في موسكو يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الذي ناقش تسخير التكنولوجيات المأمونة بيئيا لأغراض نزع السلاح والتحويل العسكري والتنمية. وقد تولى تنظيم المؤتمر الأكاديمية الروسية للعلوم الطبيعية. كما قام ممثلو الإدارتين بزيارة مرفق للتحويل العسكري حيث تم عرض أساليب الاستخدام الصناعي للمتفجرات التي تم تغيير طابعها العسكري. وبالإضافة إلى ذلك، قام ممثلو إدارة شؤون نزع السلاح بزيارة مصنع سالوت لإنتاج الآلات في موسكو، حيث تم إجراء عرض لخطوة لتوليد الطاقة الكهربائية تعمل على غفلة طاقتها ٢٠ ميغاواط تم تطويرها من محركات طائرات مقاتلة تم تحويلها.

ثالثاً - المعلومات الواردة من الحكومات

١٢ - فيما يلي المعلومات الواردة من الحكومات.

السويد باسم الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالانكليزية]

[٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١]

رد مشترك للاتحاد الأوروبي على قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ لام "الصلة بين نزع السلاح والتنمية"

في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة أعربت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن تأييدها لتوافق الآراء بشأن قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ لام المعنون "الصلة بين نزع السلاح والتنمية". وتود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تقدم الرد المشترك التالي على الفقرة ٣ من القرار، التي تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تقدم إلى الأمين العام آراءها ومقترحاتها بشأن تنفيذ برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، فضلاً عن أي آراء ومقترحات أخرى، بغية تحقيق أهداف برنامج العمل في إطار العلاقات الدولية الراهنة.

وإن بلدان وسط وشرق أوروبا المرتبطة بالاتحاد الأوروبي، والبلدين المرتبطتين قبرص ومالطة، والنرويج البلد العضو في الاتفاق الأوروبي للتجارة الحرة تضم صوتها إلى الرد المشترك التالي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ لام.

١ - لا يزال الاتحاد الأوروبي يولي اهتماماً لبرنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، ويؤكد من جديد التزاماته في ميداني نزع السلاح والتنمية. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد تصميمه على اتخاذ تدابير مناسبة، على كل من الصعيدين الفردي والجماعي، لتنفيذ هذه الالتزامات.

تعتمد بصورة أكبر على تعبئة مواردها من أجل التنمية وأن عليها لتحقيق هذا الهدف أن تنظر في النسب المئوية لنتاجها القومي الإجمالي وميزانيات حكومتها المركزية المكرسة للنفقات العسكرية. وقدمت إدارة شؤون نزع السلاح في عرضها، خلفية تاريخية للموضوع، وأتت على ذكر الفريق التوجيهي والإطار الراهن الذي تتولى الأمانة العامة من خلاله التصدي للمسائل المتصلة بنزع السلاح والتنمية. كما شمل فريق المحاضرين ممثلين رسميين من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، اللذين قدما عرضاً عن مسائل التحويل بالإضافة إلى التكنولوجيا ذات الاستعمال المزدوج، ذات الأصل العسكري والتجاري على السواء، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة قيد التطوير التي يمكن أن تفيد في تنمية البلدان المنخفضة الدخل وتخفيض النفقات العسكرية عن طريق تخفيض كلفة إنتاج وصيانة المعدات العسكرية.

١٠ - وواصلت إدارة شؤون نزع السلاح عملية المشاورات التي تضطلع بها مع خبراء مستقلين لمعرفة آرائهم ومناظيرهم بشأن العالم المتغير لنزع السلاح والتنمية في سياق العلاقات الدولية الراهنة، بغية التحقق من تكوين رأي مستنير بشأن هذا الموضوع. وقد عُقدت السلسلة الثانية من هذه المشاورات في مركز التنمية الدولية وإدارة المنازعات بجامعة ميرلاند في نيسان/أبريل ٢٠٠١.

١١ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١، وجه الأمين العام انتباه الدول الأعضاء إلى الفقرة ٣ من منطوق قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ لام ودعاها فيها إلى أن تقوم بحلول ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١، بإبلاغه بآرائها ومقترحاتها بشأن تنفيذ برنامج العمل الذي تم اعتماده في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، فضلاً عن أي آراء ومقترحات أخرى، بغية تحقيق أهداف برنامج العمل، في إطار العلاقات الدولية الراهنة، وحتى الآن، تلقى الأمين العام رداً واحداً يرد نصه أدناه. وستصدر أية ردود تصل بعد ذلك في إضافة لهذا التقرير.

الألغام للأغراض المدنية. إن هئية ظروف أفضل للناس والمجتمعات بعد نهاية الصراعات تنطوي في معظم الأحيان على إزالة هذه الألغام. كما يساهم تدمير المخزون من الألغام المضادة للأفراد في التنمية نظرا لأن تدمير هذه الأسلحة يعني ألها لن توضع مرة أخرى في الأرض. ويساهم الاتحاد الأوروبي بمبالغ كبيرة من الأموال كل عام للتدابير الرامية إلى تخليص العالم من الألغام المضادة للأفراد بغية هئية ظروف أفضل للجميع.

٥ - ومما يشهد كذلك على إخلاص الاتحاد الأوروبي للجهد الشامل لنزع السلاح والتنمية استضافته لمؤتمر مبادرة التعاون في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح، المعقود في بروكسل يومي ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠٠١. ويمثل الهدف من المبادرة في توفير منتدى لتبادل المعلومات بشأن مشاريع إعادة توزيع الأموال التي كانت مخصصة فيما مضى لتطوير أسلحة الدمار الشامل إلى موارد الاستعمال المدني البشري والاقتصادي على السواء.

٦ - وبالإضافة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كان ممن حضر مؤتمر مبادرة التعاون في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، الاتحاد الروسي وأوكرانيا ودول أخرى مستقلة حديثا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وقد عُقد في جو إيجابي وبناء وأسفر عن نتائج مفيدة.

٧ - والاتحاد الأوروبي مخلص لتعزيز التعددية باعتبارها توفر الإطار الدولي اللازم لصياغة الصلة بين نزع السلاح والتنمية والأمن، بالاستناد إلى التكافل فيما بين الأمم واشتراك المصالح، ويرى في مبادرة التعاون في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح مثالا لعملية تعزيز منظور مترابط لنزع السلاح والتنمية والأمن - في سياق أوسع من منع الصراعات.

٢ - ويولي الاتحاد الأوروبي اهتماما كبيرا للجهود الرامية إلى كبح التراكم والانتشار المفرطين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتعتبر أن هذا الأمر يتسم بأهمية كبرى بالنسبة لآفاق تنمية الدول المتأثرة بتوفر هذه الأسلحة على نطاق واسع. ويرى الاتحاد الأوروبي، أنه ينبغي تقديم المساعدة إلى الدول أو المناطق المعرضة للصراع بغية تعزيز أمن المحاربين السابقين ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني، كجزء لا يتجزأ من برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولتحقيق هذا الهدف، اتخذ المجلس الإنمائي التابع للاتحاد الأوروبي قرارا بشأن الأسلحة الصغيرة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٩. ويؤكد هذا القرار من جديد تصميم الاتحاد الأوروبي على مكافحة الانتشار المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة حول العالم، ويؤكد الصلة بين نزع السلاح والتنمية. وقد اعترف بوجه خاص بأن نزع سلاح المحاربين بشكل فعلي وتسريحهم وإعادة تأهيلهم فيما بعد وإدماجهم في المجتمع المدني يتسم بأهمية حيوية بالنسبة للتنمية. ويتولى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تمويل مشاريع عديدة في عدة بلدان منها كمبوديا وجورجيا/جنوب أوسيتيا بنهج متكامل لنزع السلاح في ميدان الأسلحة الصغيرة والتنمية.

٣ - وكجزء من الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في ميدان الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، سعى الاتحاد بكل نشاط لتحقيق نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

٤ - وفي ميدان الألغام المضادة للأفراد كذلك، يرى الاتحاد الأوروبي أن هناك صلة بين نزع السلاح والتنمية. فإن استخدام الألغام المضادة للأفراد لا يقتصر على التسبب في معاناة إنسانية هائلة فحسب، وإنما يؤدي كذلك إلى إعاقة التنمية، نظرا لتعذر استخدام الأرض التي تزرع فيها هذه

٨ - ويحث الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الالتزام بالمشاريع التعاونية بغية تحقيق تحويل الموارد التي تُنفق على تطوير أسلحة الدمار الشامل إلى الاستعمال المدني. ويعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقاداً راسخاً بأن هذا التحويل يمثل وسيلة هامة يمكن أن تكون جهود نزع السلاح من خلالها مفيدة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٩ - وفي حين يذكر الاتحاد الأوروبي جميع الدول بالتزاماتها القانونية الدولية القائمة في ميدان نزع السلاح، فإنه كذلك يحث الدول التي لم تقم بعد بالانضمام إلى الاتفاقات والصكوك الدولية ذات الصلة الرامية إلى وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل، وانتشار الألغام المضادة للأفراد، أن تفعل ذلك وأن تنضم كذلك إلى الجهود العالمية الرامية إلى منع تراكم وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة اللذين يؤديان إلى زعزعة الاستقرار، مما ييسر التعاون السلمي بين الدول الذي يعد أمراً حاسماً للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.